

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور التنمية المجتمعية (1)

شؤون المرأة





4 الملخص التنفيذي
6 التحديات الراهنة
8 تحليل الوضع الراهن
8 1. المشاركة الاقتصادية
17 2. العنف الموجّه ضد المرأة
22 3. مشاريع التمكين
24 4. المشاركة السياسية
24 5. «دولنة» حقوق المرأة
27 الخاتمة والتوصيات

الملخص التنفيذي

خطا الأردن خطوات مهمة في مشهد الإصلاح في حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ويشير النقاش الذي يدور في الأردن حول التوازن بين الجنسين في الحقوق والواجبات إلى هذا التقدم بصورة أو بأخرى. فعلى سبيل المثال، هناك تحول جوهري في طبيعة المواضيع التي تناقش حول قضايا المساواة بين الذكور والإناث. فقبل ثلاثة عقود كان الحديث يجري عن ضرورة القضاء على عدم التكافؤ في نسب الالتحاق بالمدارس والجامعات. أما هذه الأيام، فأصبح التحاق الفتيات بالمدارس والجامعات لافتاً للنظر، إذ تفوق نسبتهن 50% من مجموع الملتحقين.

ومع هذا، وبالرغم من الجهود العالمية والإقليمية والمحلية للقضاء على كل أنواع التمييز ضد المرأة، فإن التحديات ما زالت موجودة. وهي تشمل انخفاض أجور الإناث مقارنة بأجور الذكور، ومحدودية الحراك الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وضعف مشاركتها السياسية، والقيود المفروضة على ملكيتها وإمكانية وصولها إلى الموارد والخدمات، إلى جانب الفقر، والمخاطر الصحية، والعنف بأشكاله كافة. وأسباب ذلك كثيرة، منها -على سبيل المثال- أن أشكال التمييز ضد المرأة وتهميشها وإقصائها تطوّرت تاريخياً ونمت لتكون عابرة للأزمنة والأمكنة ومتكيّفة مع الخصوصية الثقافية في المجتمعات المختلفة لتتموقع بنويماً في داخل السياقات التشريعية والثقافية والسياسية وفي المساحات العامة والخاصة. مما يجعل الوصول إلى خطط فعالة ومؤثرة وقابلة للتطبيق لمواجهة التمييز ضد المرأة عملية صعبة ومعقدة، وتحديداً إذا لم تتم معالجة المسببات الجوهرية والبنوية للتمييز والإقصاء والتهميش بأشكالها كافة معالجة فاعلة.

ومع أن التمييز واللاتوازن الحقوقي بين الجنسين قد تمّ الحدّ منه في بعض الدول، وربما القضاء عليه في دول بعينها، فإنه ما زال في أجزاء كثيرة من العالم مُقونناً من خلال التشريعات التي تتأثر في طريقة صياغتها وتأويلها بالفكر والنهج الأبوي، ومختبئاً في السياسات التي تُنتج أدبياتها وإجراءاتها وأدواتها هرمياً وارتقائياً، ومتمترساً في سيولوجية الأدوار والهويات التي تؤثر فيها -وربما تُشكّلها- علاقات القوة السائدة، ومطبّعاً لنمطية النوع الاجتماعي الذي يشكل بنيوية ثقافة المواقع والأدوار والسلوكيات لكل من المرأة والرجل.

ويهدف مناهضة كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء، الظاهرة منها والضمنية، المبنية على النوع الاجتماعي، قامت بعض الدول بتبني خطط الاستدامة في الأهداف والتشخيص والتشغيل والتطبيق والممارسة والمتابعة. ومع هذا، فإن الذكور حتى في هذه الدول، ما زالوا يتمتعون بدرجات عليا من الامتيازات و«الحظوة»، ويحصة غالبية من مصادر المجتمع وموارده، وعلاقات القوة، وصناعة القرار، والمساحات والفضاءات العامة، بينما ما يزال تعريف النوع الاجتماعي للمرأة يتم من خلال «الماكنة» الأبوية والثنائيات غير المتكافئة التي تضعها في فئة «الآخر»، والأقل فرصاً وموارد، والأفقر حقوقياً.

مرّ المسار النسوي في الأردن بثلاث مراحل خلال العقدين الأخيرين، هي: «الوجودية الإرادية»، والإصلاحية، والتمكينية. ومع هذا، لم يبلغ التأثير الجذري نقطة تحوّل حتى الآن. ورغم خطط وآليات التشغيل والتطبيق الهادفة لحصول المرأة في الأردن على حقوقها، فإن العديد من العوامل السياسية والتحديات الاقتصادية والمخاطر الثقافية ما زالت تعيق ذلك وتقف حجر عثرة في طريقه.

التحديات الراهنة

تعدّ التحديات السياسية أهم التحديات الراهنة، وهي تتمثل في عدم تأطير قضايا تمكين المرأة سياسياً وعدم وضعها ضمن بنية تشريعية ملزمة قانونياً وضمن أولويات وطنية حكومية تسعى لمنح المرأة الحقوق الوجودية والحياتية والقانونية المسلوقة منها، بحيث تغدو هذه الجهود جهوداً مبعثرة وغير قابلة للاستدامة. وهذا تلقائياً يحدّ من إمكانية تقاطع هذه القضايا مع القطاعات الخاصة والعامة. ومع أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واللجنة الوزارية لتمكين المرأة ذراعان للحكومة، وتقومان بتحمّل مسؤوليات مهمة في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، إلا أنهما تفتقران للمأسسة القانونية بما يجعل من هذه المسؤوليات غير ملزمة قانونياً. وهذا يعيق مأسسة «مراعاة النوع الاجتماعي» ودمجه في كل القطاعات. وهناك مخاوف دائمة من أن هاتين الأداتين الوطنيتين غالباً ما يتم تحييد أولوياتهما أمام الأولويات الوطنية والسياسية، ومن الطبيعي أن يؤثر أيّ ظهور لأيّ تقلبات وطنية أو إقليمية سلبياً على تبني القضايا الحقوقية الملحة للمرأة وضمان المكتسبات السياسية والثقافية للمرأة وصونها، ويترك هذا الشأن غالباً في حالة تقلب ما بين مدّ وجزر، وفقاً لمعطيات المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأردن والمنطقة.

ولا يمكن أن تتحقق مأسسة المساواة الحقوقية بين الجنسين وإدماجها إلا عندما تصبح اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واللجنة الوزارية لتمكين المرأة محكومة بالتشريعات وبالزامية القوانين. وهذا سيمكّنهما من تجنب أيّ ردّ فعل عكسي للمكتسبات الحقوقية في المناخات المضطربة جيو-سياسياً. فعندما وجد الأردن نفسه منذ عام 2011 في طرف المتلقي والمضطر للتعامل مع كارثة إنسانية، بسبب التدهور الأمني في الدولتين الجارتين سوريا والعراق، أصبح الأمن الوطني ذا أهمية قصوى، وهو أمر يمكن استيعابه. ولهذا فإن قضية اللاجئين وأمن الدولة حظيا بأهمية قصوى بما أدى إلى تهميش قضايا أخرى بما فيها قضايا تمكين المرأة ومحاربة التفاوت الحقوقي ما بين الجنسين.

كما أن منح مؤسسات المجتمع المدني والتحالفات المدنية مساحات آمنة من الحريات للتأثير الإيجابي والفاعل في واقع الحال وفي الواقع المعاش المتمثل في اللاتوازن الحقوقي، قد يلعب دوراً مهماً ومؤثراً في العبور إلى واقع أكثر عدالة ومساواة.

ومن التحديات الأخرى التي تحول دون ردم الفجوة الجندرية في الأردن، ذلك التحدي المتمثل في «حجم الفجوة» الراهنة بين الحقوق الدستورية للمرأة والتمثيل السياسي الضعيف لها، والذي يعكس القيود الثقافية التي تحدّ من التمثيل العادل للمرأة بسبب

توقعات المجتمع التقليدية لدورها¹. وهناك أيضاً تفاوت في حجم اللامساواة الحقوقية بين الجنسين في سياقات وقطاعات متعددة، وهذا قد يكون مردّه أن الحقوق المكتسبة للمرأة ما زالت تحكمها «الصفقة الذكورية»، بمعنى أن «موقع المرأة في العديد من المجالات يعتمد على مخرجات مفاوضاتها مع الرجل في سياق ما وضمن تقاطع هذا السياق مع سياق المجتمع الأبوي، وبهذا، وفي المجتمع نفسه، يمكن أن تتغير مخرجات العديد من مؤشرات الفجوة الجندرية بشكل كبير»². وبكلمات أخرى يمكن القول إن الأبوية الثقافية ما زالت الوسيط التأويلي والمرجعي (interpretive intermediary agency) للبت في مسائل حقوق المرأة. لهذا، فمن الأهمية بمكان إن أريد الوصول إلى حلول جوهرية وبنوية القيام بتشخيص دقيق يفحص ويحلل الحقائق والتجارب كما تعيشها المرأة الأردنية ومن دون وساطة التأويل الأبوي، للتعرف على الأسباب الحقيقية للفروق بين الجنسين من حيث المشاركة والانخراط في فضاءات القطاع العام والمساحات الاقتصادية والسياسية.

إن محاولة فهم كيفية تشكّل الأبوية في السياقات المختلفة لتشكّل الفضاءات العامة والخاصة قد يساعد في فهم الكيفية التي يتم بها «التعبير» الثقافي عن الأبوية المهيمنة وكيفية إنتاجها وإعادة إنتاجها وممارستها واستدامتها. إن الأبوية أيديولوجية مثل جميع الأيديولوجيات. وهذه الأيديولوجية قد تشكل مدخلاً زائفاً للحاضر ووعياً زائفاً للمستقبل.

وهناك أيضاً فجوة أخرى تتجسد في البون ما بين النسبة العالية لالتحاق الفتيات في التعليم العالي من جهة، وحراكهن الاقتصادي وانخراطهن في سوق العمل المتدنية من جهة أخرى، وهو ما يشكل معضلة وتناقضاً غير مفهومين. فبالرغم من الاهتمام اللافت بتحسين فرص الحصول على التعليم بشقيه العام والعالي، فإن التعليم العالي لم يعد يضمن التوظيف أو التشغيل للفتيات. وبعبارة أخرى، لم ينعكس التمكين التعليمي للإناث في العديد من الدول على حراك كافٍ لهنّ في الفضاءات الاقتصادية والسياسية.

وتحتّم دراسة سياسات العنف والمسببات الجوهرية لأشكاله المختلفة، الخروج بحلول لحماية المرأة ووقايتها من العنف الموجه ضدها. وقد تكون علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل والتي يُمنح الرجل بموجبها شعوراً بالاستحقاق و«الحظوة» عليها، سبباً من أسباب ممارسة العنف ضدها. فالعنف الرمزي المبطن الذي تُنتجه اللغة ويولّده الخطاب الإقصائي للمرأة قد يحدث ما يسمى في علم الاجتماع «الإبادة الرمزية» للمرأة

1 المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً/ المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص6

2 Langohr et. al, 2016

في تراكيب اللغة. وهناك شكل آخر للعنف، هو العنف البنوي الذي يحركه التفاوت الكبير في الحقوق والواجبات والأدوار بين الرجل والمرأة في البنية التشريعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مما قد يؤدي إلى توطين سلوك الاستقواء على المرأة، وخاصة إذا حاولت تغيير الصورة النمطية التي توّطر دورها من خلال لعب دور قيادي أو غير تقليدي. إن الاندماج طوعياً في التفاوت في الحقوق وفي علاقات القوة بين الجنسين والتكيف معه، يعزز سلوك الاستقواء والتنمر والعنف الموجّه ضد المرأة.

تحليل الوضع الراهن

1. المشاركة الاقتصادية

يواجه الأردن أحد أكثر معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم انخفاضاً³، بالرغم من أن نسبة التحاق الفتيات الأردنيات بالتعليم من أعلى النسب مقارنة بنظيرتهن في المنطقة العربية. وبينما تبلغ نسبة الإناث حوالي 47.1% من المجموع الكلي للسكان في الأردن، ما تزال الطريق طويلة أمامهن للوصول إلى المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الدولة، في الوقت الذي تشير فيه التقارير إلى أن الأداء الاقتصادي يكون أفضل كلما قلت الفجوات في النوع الاجتماعي في الدولة، بصرف النظر عن نوع الموارد المتوافرة وكميتها⁴. ويرى الخبراء أن أدوار النساء الاقتصادية غير المستغلة تمثل فرصاً اقتصادية ضائعة. بمعنى آخر، فإن عدم المساواة له ثمن فردي وجمعي مرتفع. فالمشاركة المحدودة للنساء في سوق العمل تُعدّ من أكبر التحديات وأكثرها تعقيداً⁵.

ففي عام 2019، بلغت نسبة الإناث الأردنيات اللواتي يعانين من البطالة 27.5%⁶، ما نسبته 77% منهن حاصلات على الشهادة الجامعية الأولى أو أعلى⁷. ويبدو الوضع أكثر سوءاً بالنسبة للفتيات في مرحلة الشباب، إذ إن نشاطهن الاقتصادي لا يتجاوز 13.2%، وتتجاوز نسبة البطالة بينهن 83%⁸ وهو ما يستدعي النظر إلى التحديات التي تمنع المرأة من المشاركة بنسب أعلى في القوى العاملة. وترتبط هذه التحديات بالعادات

3 Human Development Index, 2018

4 تكامل، 2017، ص3.

5 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2017، ص2.

6 دائرة الإحصاءات العامة، 2019 مسح العمالة والبطالة/ الجولة الثالثة.

7 فيدال، 2017.

8 دائرة الإحصاءات العامة، 2019، مسح العمالة والبطالة/ الجولة الثالثة.

الاجتماعية والثقافية السائدة التي تميز بين الجنسين في الأدوار والواجبات والمسؤوليات وتجذر الفروقات بينهما. وتشمل التحديات: ممارسات التمييز الصريحة التي تتعلق بتحديد وحصر مساحات العمل «الملائمة» للمرأة، وأيضاً قلة الدعم، وضعف التمكين المؤسسي، والتفاوت في الأجور، وفقر نظام المواصلات، وتساؤل المجتمع مع ممارسات التحرش الجنسي، بالإضافة إلى الفجوة بين الأداء والمهارات من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى؛ وهي كلها تحديات بحاجة للوقوف عليها بعناية.

ووفقاً لتقرير «المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً»، فإن الاقتصاد الأردني غير قادر على توفير فرص عمل بال نوعية والكمية اللتين تحتاجهما القوى العاملة⁹. حتى إن فرص العمل المتوافرة غالباً ما تذهب للرجل، ذلك أن معظم النساء الأردنيات مقيدات لأنه يفرض عليهن أن يخترن الوظائف التي تعدّ مقبولة اجتماعياً وثقافياً، بحيث تضطر الباحثة عن وظيفة إلى أخذ العديد من الأمور بعين الاعتبار قبل أن تتقدم لأي وظيفة شاغرة: «هل ستقبل عائلتي هذه الوظيفة؟ هل ستسمح لي ساعات العمل بالموازنة بين مسؤولياتي في حياتي الخاصة والتزاماتي المهنية؟ هل سأضطر إلى التنازل عن دخلي مقابل الكلفة المرتفعة لرعاية الأطفال؟». الإجابة على هذه الأسئلة بطبيعة الحال ستستبعد عدداً من الوظائف بناء على ملاءمتها والقدرة على أدائها.

وتتأثر تعقيدات مشكلة التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل التحديات والظروف الإقليمية التي يواجهها الأردن، بجوانب أخرى؛ «تشريعية، وسياسية، ومؤسسية، وثقافية، وتعليمية، ومجتمعية»¹⁰.

وبالرغم من الاهتمام بتحسين فرص الحصول على التعليم بشقيه العام والعالي، إلا أن التعليم العالي لم يعد يضمن التوظيف أو التشغيل. ويشير تقرير بعنوان «تجسير الفجوة بين الجنسين في الأردن» إلى أن زيادة تمثيل الفتيات الأردنيات في العلوم الإنسانية قد يحدّ من فرص العمل المتوافرة لهن. وبحسب بعض أصحاب العمل والأكاديميين، فإن برامج العلوم الإنسانية جامدة وتركز على الحفظ¹¹. فهذه البرامج لا تعلم الطلبة مهارات حياتية عملية، أو مهارات حلّ المشكلات، أو التفكير الناقد، أو مهارات الاتصال المهمة لأدائهم في سوق العمل. وهكذا فقد ينتج عن هذه التخصصات فجوة بنيوية في

9 المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً/ المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص18.

10 المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً/ المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص8.

11 مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2018.

الأداء والمهارات والقدرات. ومع هذا، ومع أنه من المعروف أن الفتيات الأردنيات يلتحقن غالباً ببرامج الآداب والإنسانيات، إلا أنه لوحظ ازدياد ملموس في عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بتخصصات علمية. فحوالي 49% من الطلبة الملتحقين بالكليات العلمية هن من الإناث، وفي الواقع فإن الإناث يفقن الذكور عدداً في مجالات الطب والصيدلة والعلوم الطبيعية. وبالرغم من ذلك، وطبقاً للبيانات التي جمعتها دائرة الإحصاءات العامة عام 2017، فإن 62.3% من المتعطلات عن العمل هن من حملة شهادة البكالوريوس. إذ لا يستطيع الاقتصاد الأردني أن يوفر وظائف جديدة ذات جودة تستوعب جميع الخريجين الجدد، سواء أكانوا خريجي كليات علمية أو إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر سابقاً، فإن تعثر المواءمة بين مخرجات المنظومة التعليمية من جهة ومتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع والمستجدات التكنولوجية من جهة أخرى، يعمق قضية البطالة ويزيدها تعقيداً.

وإذا كان المجال التقني والمهني أحد مجالات الفرص الاقتصادية البديلة، فإن العادات الاجتماعية والثقافية السائدة تمنع الفتيات من متابعة فرص التدريب التقني والمهني وترى في هذا التدريب غير مناسب للمرأة¹². وهذا الأمر بحد ذاته يحول دون حصول عدد كبير من النساء على فرص اقتصادية، رغم أن هنالك طيفاً واسعاً من الوظائف في المجال المهني، ورغم أن حاجة سوق العمل لهذا المجال تشكل ما نسبته 90% من الحاجة الكلية للمهن في الوقت الراهن. بمعنى أن العادات الاجتماعية والثقافية السائدة، تثبط توفيق الفتيات للحصول على التدريب المهني الذي يرغبن به. ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامة لعام 2018، هناك 9207 طالبة فقط يلتحقن بمسار التعليم المهني في المرحلة الثانوية.

وتؤثر العادات الثقافية أيضاً على تمثيل المرأة في العديد من القطاعات المحددة في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، تعمل حوالي 40% من النساء في التعليم، و15% فقط في العمل الصحي والاجتماعي، و12% فقط في الإدارة العامة. وبحسب مؤسسة الضمان الاجتماعي، فإن الفجوة بين الجنسين في قطاع الصناعة تبلغ 44%، وفي قطاع البناء 84.4%، وفي قطاع السياحة 85.3%، وفي قطاع النقل 63.3%. ويمكن القول إن ميل (أو تفضيل) المرأة للعمل في مجالات محددة دون سواها، ناتج عن مدى استطاعتها أن تحافظ على توازن مسؤولياتها بين المنزل وسوق العمل، وهو مرتبط في الوقت نفسه بمدى تقبل الوظيفة اجتماعياً وثقافياً في أي من هذه المجالات.

12 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2019، ص 31.

وفي المجال الأكاديمي، ذكرت نساء يعملن في هذا المجال أنهن يواجهن تمييزاً في المعاملة في حال تقدّمهن للمُنح أو الوظائف القيادية. فمثلاً، نشرت رابطة الأكاديميات الأردنيات في تقرير لها، أن 60% من الأكاديميات اللواتي شاركن في الدراسة لم يتم إشراكهن في أي لجنة ولم يُسند لهن أي موقع قيادي¹³ وتعتقد العديد من الأكاديميات أنهن مهمّشات، وفي بعض الأحيان مستثنيات من المواقع القيادية في مؤسسات التعليم العالي. ومنهن من تعزّو قلة التمثيل هذه إلى وجود فجوة ثقافية بين الجنسين من حيث ديناميكيات العلاقات داخل اللجان والمجالس وآليات التفاوض في صنع القرارات واتخاذ التوصيات التي قد تشكل تحدياً كبيراً للنساء من حيث التعامل معهن بوصفهن أقلية في هذه المساحات. ويعتقد آخرون أن مشاركة النساء الأكاديميات كأقلية في هذه اللجان والمجالس لا تسهم في إدراج آرائهن، بل -على العكس- تؤدي تلقائياً إلى تهميش أصواتهن وربما إقصاء وجهات نظرهن ومواقفهن من القضايا.

ولا تقتصر هذه الحقيقة على القطاع العام، ذلك أن تمثيل النساء ما زال متواضعاً في القطاع الخاص أيضاً. والصادم أن 40% من الشركات الخاصة تفتقر إلى الموظفات، وأن حوالي 12% من الشركات فقط بالكاد تزيد نسبة الموظفات فيها عن 50% من مجموع الموظفين¹⁴. إن سبب النقص في تمثيل المرأة في القطاع الخاص يعود إلى عوامل عدة من أبرزها ميل المرأة للعمل في القطاع العام، إذ تعدّه أكثر تساهلاً واستقراراً ويوفر لها مزايا مهمة، على غرار الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وإجازة الأمومة، بينما تبدو شركات القطاع الخاص أقل مرونة في هذا الجانب.

وأحد العوامل الرئيسية الأخرى لتفضيل المرأة العمل في القطاع العام، هو الفجوة في الأجور بين الجنسين التي تلمسها النساء بوضوح في القطاع الخاص وفقاً لمنشورات لدائرة الإحصاءات العامة (2019). وتعدّ الفجوة في الأجور من أهم أسباب التمثيل الضعيف للنساء في سوق العمل. إذ كشفت منظمة العمل الدولية أن النساء يحصلن على 40% أقل من الرجال للقيام بحجم العمل نفسه في القطاع الخاص، بينما يقل الفارق إلى 28% في القطاع العام. ودعمت دائرة الإحصاءات العامة هذا النقاش في شهر آذار 2019 عندما نشرت أن المرأة في القطاعين العام والخاص تحصل على أجر مقداره 446 ديناراً أردنياً في المعدل، مقابل 499 ديناراً أردنياً للرجل. وبالرغم من هذا التفاوت، تؤكد منظمة العمل الدولية أن عدد النساء أكبر من عدد الرجال في الأعمال ذات الأجور الأكثر تدنياً في القطاعين. وهذه الفجوة في الأجور تشمل أيضاً المزايا غير المدفوعة مثل المواصلات

13 الإمام، 2017.

14 تكامل، 2017، ص10.

والتأمين الصحي. كما أنها ترتبط بظاهرة الفصل المهني بين الجنسين، مكدّسة النساء في قطاعي التعليم والصحة دون سواهما، مما يقلل من إنتاجيتهن في قطاعات أخرى مهمة ويخفّض من أجورهن.

إنّ قلة المزايا غير المدفوعة تلعب دوراً مهماً في الإيلولة دون انضمام النساء للقوى العاملة. على سبيل المثال، من المعروف أن حضانات رعاية الأطفال غير مواتية لمعظم النساء في الأردن نظراً لارتفاع كلفها. وهذا يجبر حوالي 45% من النساء على ترك سوق العمل. وهناك من يجادل أن حضانات الأطفال لا تصب في الصالح العام، وينظر إليها على أنها «ترف». ولهذا اتخذت الحكومة خطوة ضرورية جداً حين نصّت في قانون القطاع الخاص على إلزامية توفير حضانات، وأن توفر هذه الخدمة للموظفين من الجنسين الذين لديهم أطفال.

وتعدّ قضية المواصلات وسهولة التنقل من الجوانب التي لم يتم تناولها بجديّة في القطاعين العام والخاص. إذ أشارت دراسة قامت بها¹⁵ إلى أن 47% من النساء اللواتي شاركن فيها، رفضن فرص عمل بسبب عدم وجود نظام مواصلات يمكن الاعتماد عليه. وهناك نساء ذكرنّ أنه يتوجب عليهن استخدام أكثر من وسيلة واحدة للمواصلات إذا أردن الوصول إلى مكان العمل، وفي حال رغبن باستخدام وسائل مواصلات أخرى غير المواصلات العامة، فإنّ عليهن دفع مبالغ مرتفعة قياساً إلى دخولهن¹⁶ ولهذا السبب، ومع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة، فإنّ أثر وسائل المواصلات التي لا يمكن الاعتماد عليها، على سهولة تنقل النساء، يعدّ أكثر أهمية. ومن المهم الإشارة إلى غياب أيّ تدخل سياسي مباشر ينظر إلى النوع الاجتماعي بوصفه حجر أساس في خطط تجديد و/ أو استبدال نظام المواصلات¹⁷.

ومن جهة أخرى، يفرض قانون العمل الأردني قيوداً على توظيف المرأة، فما زال يحدد الأعمال المسموحة للنساء والساعات المسموح لهن بالعمل فيها. ومع أنه يحقّ للموظفة إجازة أمومة مدفوعة، 90 يوماً في القطاع العام و70 يوماً في القطاع الخاص، فهذه المدة ما تزال أقلّ مما تقترحه معايير منظمة العمل الدولية، وهي 98 يوماً (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018). علاوة على ذلك، لا ينصّ قانون العمل أن يحصل كلّ من الرجل والمرأة على أجور متساوية عن الأعمال متساوية القيمة. كما أن الدستور لا يتطرق للبعد

15 عاثل وأخرون، 2019، ص5.

16 المصدر نفسه، ص5.

17 المصدر نفسه، ص5.

الجندري ومعاملة الرجل والمرأة بالتساوي، مكتفياً بعدهما مواطنين¹⁸.

وفي الجانب المشرق، يعدّ إقرار قانون العمل المعدل رقم (14) لسنة 2019 خطوة كبيرة تجاه المساواة بين الجنسين في الأردن. إذ تهدف التعديلات التي طالت ستّ مواد من القانون، إلى إزالة العقبات التي تقف أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة. ومما تضمنته التعديلات: إدخال مفهوم العمل المرن، وتعريفه، وإقرار إجازة أبوة لثلاثة أيام، وضمان حقوق أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين في العمل، وتوفير بيئة عمل صديقة للأسرة من خلال إنشاء الحضانات في أماكن العمل بناءً على عدد الأطفال وليس العاملين، وإقرار مبدأ المساواة بالأجر عن الأعمال متساوية القيمة، وتشديد العقوبة في حال التمييز في الأجور عن الأعمال ذات القيمة المتساوية من قبل صاحب العمل. وقد جاءت هذه التعديلات نتيجةً لجهود متواصلة من النقاش والحوار الفاعل التشاركي بين أصحاب المصلحة من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب العمل والحكومة ومجلس النواب ضمن «لجنة الإنصاف في الأجور»¹⁹.

وهناك ميل لدى بعض النساء الأردنيات للعمل في القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، سواء كنّ يعملن في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم. وتشير المعطيات إلى أن غالبية النساء اللواتي يعملن في هذين القطاعين، يواجهن صعوبات كبيرة في حياتهن العملية والأسرية، ويتعرضن لانتهاكات واسعة في حقوقهن الإنسانية الأساسية، وبالتالي لا يوفر لهن هذا النوع من الأعمال الحد الأدنى من شروط العمل اللائق والحياة الكريمة²⁰. ويلقي إحدى المقالات الصحفية (2018) الضوء على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والبنوية التي تواجهها المرأة عندما تقرر إنشاء عمل في الأردن²¹. ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامة (2019)، تعمل 5% من النساء فقط لحسابهن الخاص رسمياً. وأشارت رائدات أعمال أنهم يجدن صعوبات جمة في تأمين تمويل لشركاتهن الناشئة لأسباب من أبرزها قلة الأصول لاستخدامها كضمانات، وشروط الإقراض القاسية²²، وتردد المستثمرين²³، والخوف من المسؤولية القانونية. وأحد أهم التحديات في هذا المجال هو النسبة الكبيرة للغرامات في عام 2019، وهنّ المديونات اللواتي لم يستطعن تسديد القروض التي حصلن

18 تامر قيرطاي وآخرون، 2018، ص3.

19 اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2019، ص10.

20 ورقة سياسات تعزيز حماية النساء في الاقتصاد غير المنظم في الأردن، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2018، ص6.

21 إيبيانيز برييتو، «المشروع الوطني يمكّن المرأة»، 2018.

22 تكامل، 2017، ص1.

23 إيبيانيز برييتو، 2018.

عليها بهدف إنشاء مشاريع صغيرة وأنفقن مبالغها في واقع الأمر لرعاية أسرهن. وكشف تقرير أصدرته منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في حزيران 2019 بعنوان «بين الفقر والسجن: تحديات الديون بين النساء ذوات الظروف الهشة في الأردن»، أن 65% من الأردنيات مديونات، ومنهن «الغارمات»، مقارنة بـ 92% من اللاجئات السوريات ويشير التقرير بوضوح إلى أن مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة تفتقر إلى التنظيم والتوجيه السليم. وأكد التقرير على أهمية الاستعاضة عن الوظائف التي يحددها النوع الاجتماعي، مثل المشاريع الخاصة التي تعتمد على الاقتراض، بوظائف مدفوعة الأجر ضمن مؤسسات قانونية مسجلة ومرخصة من خلال جهود تعاونية تضع استراتيجيات فعالة ترتبط بالحكومة وبمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد كشف هذا الموضوع عن عدد من المعوقات في مشهد المشاركة الاجتماعية-الاقتصادية للنساء، أولها أن أي تحرك للمرأة -سواء أكان اجتماعياً أم اقتصادياً- تحدده دائماً أولويات الأسرة، وأن تنقلها الاقتصادي لتحريك المصادر المادية المتوفرة يمكن أن تحدده الضرورات المالية للأسرة. ففي الكثير من الحالات، صُرفت مبالغ القروض الصغيرة على حاجات عائلية ملحة بدلاً من أن توجه لإنشاء مشاريع تجارية وفرص إنتاج «مفترضة». ذلك أن شخصية المرأة التي تتسم بغلبة العاطفة والميل للإيثار والرعاية، قد تلعب دوراً محورياً في كيفية تحريكها لمصادر ومواردها. أما المعيق الثاني، فهو أن الإطار التنظيمي لتمويل المشاريع الصغيرة (توفير قروض صغيرة لرائدات أعمال أو أسر فقيرة بهدف تحويلها إلى مجتمعات منتجة) أثبت أنه لا يخلو من مخاطر في تنظيم آليات الإقراض من حيث المساحة والمحتوى والسياق التمكيني للقروض، مما يعزز من هدر فرص التمكين. ويتعلق المعيق الثالث بوجود فجوات مهارتية ومعرفية لدى الغارمات في مجال المجازفة المالية والإدارية والتنظيم المالي والتي يجب ضمها إلى الكفايات المعززة والمهارات الحياتية التي يتعلمنها في المدارس والجامعات. وهو ما يشير إلى ضرورة بناء القدرات التي تسبق القرض للمستفيدات المرشحات للحصول على القروض الصغيرة. ويجب أن يساعد القرض المرأة على تحقيق ذاتها والوصول إلى الإنتاجية، لا أن تتورط فيه بهدف حل الأزمات المالية للأسرة. ولذلك تجد النساء أن الدخول في عالم الأعمال ينطوي على مخاطرة وصعوبة، ويفضّلن الحصول على وظيفة مستقرة في الغالب. وقد طورت ورقة «سياسات تعزيز حماية النساء في الاقتصاد غير المنظم في الأردن» (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة شباط 2018) مجموعة من السياسات البديلة والتوصيات بهدف التقليل من مستوى الأضرار والانتهاكات الإنسانية التي يسببها هذا الاقتصاد.

إن العوائق الرئيسية للمساهمة بسوق العمل -الرسمي وغير الرسمي- لا تنحصر في

تفضيلات النساء ومعتقداتهن الشخصية²⁴، وإنما تشمل الهياكل الأبوية البنيوية التي يقرها ويؤيدها المجتمع وتنص عليها ثقافته وسياقاته المعاشة. إن ما يحدث على الساحة العالمية من تطور ليس سوى «قشرة عصرية» لقيم أبوية وأنظمة وسياسات اجتماعية يطلق عليها «الأبوية الحديثة»²⁵. وهذه القيم ترشح إلى الحياة العامة والخاصة للأفراد وتتدخل في مجريات الحياة اليومية بصورة ممنهجة. وللأسف، ما تزال أدوار النساء في المجتمع تدرج ضمن الدائرة الشخصية الخاصة ودائرة الأسرة، وما يزال يُنظر إلى المرأة بوصفها آلة عضوية للتكاثر أو رمزاً لـ«شرف» الأمة²⁶. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأبوية الاقتصادية تعزز الوصاية المالية للرجل على المرأة، وتجعل مساهمات المرأة لأسرتها ثانوية أو تكميلية²⁷. فقد جاء في تقرير أطلقه البنك الدولي، أن محدودية مساهمة المرأة في القوى العاملة، تعود إلى العادات الاجتماعية والثقافية التي تطبع عدم المساواة بين الجنسين²⁸. وفي مقابلة نشرها البنك على موقعه الإلكتروني، أقر²⁹ أن الرجل هو «صانع القرار المطلق»، خاصة بما يخص مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية³⁰. فعلى سبيل المثال، يعدّ الزواج أحد أهم الأسباب التي تجعل المرأة تترك عملها³¹. وكما ذكر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فإن 60% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج يلتحقن بالعمل قبل بلوغهن 30 عاماً مقارنة بأقل من 30% من النساء المتزوجات من العمر نفسه³².

وتقيّد بعض العائلات إنائها ولا تسمح لهن بالتوظيف في بيئات عمل مختلطة³³. وهذا القرار يحدّ تلقائياً من فرص التوظيف المتوفرة للمرأة ويقيدّها بمجموعة من المهن المؤطرة جنديراً. فمعظم العشائر والعائلات تستند في قراراتها بتقييد المرأة ومنعها من الالتحاق بالقوى العاملة، إلى أفكار ومعتقدات واجتماعية. وعادةً ما يرتبط الشرف في مفهوم المجتمع بتصرف المرأة وسلوكها (قبرطاي وآخرون، 2018، ص 3)، مما يؤدي إلى تدخلات عشائرية وعائلية في قرارات الإناث لتفادي أي ممارسات سلوكية تتناقض مع

24 فيليشييو، 2018.

25 جوزيف، 1996.

26 الخضراء، 2018.

27 جوزيف، 1996.

28 قبرطاي وآخرون، 2018، ص 3.

29 فيليشييو، 2018.

30 تكامل، 2017، ص 5.

31 فيليشييو، 2018.

32 تكامل، 2017، ص 5.

33 إبانيز برييتو، 2018.

المعتقدات السائدة. وهذه القرارات تشمل نوعية العمل وموقعه وساعات الدوام، وغيرها. يستكشف مجموعة من الباحثين انعكاس العادات الاجتماعية والثقافية على قانون العمل الأردني، ويظهر في استنتاجاتهم أن القوانين وضعت لتناسب العادات والتقاليد المحلية. وأحد الأمثلة على ذلك تحديد ساعات العمل للنساء بناء على تعليمات تصدر من الوزير وفقاً للمادة (69) من قانون العمل. إذ تُمنع المرأة من العمل بين الساعة السابعة مساءً والساعة السادسة صباحاً إلا في الحالات التي توافق عليها وزارة العمل³⁴.

وبالنسبة للقطاع الزراعي، يكشف تقرير بعنوان «مشاركة المرأة في قطاع الزراعة والمؤسسات الريفية وحياة المجتمع» أعده مركز «ريتش» ومنظمة نساء الأمم المتحدة (2018)، أن النساء في الأردن يشاركن بنشاط في قطاع الزراعة. وبينما يوظف هذا القطاع نسبة متواضعة من الأردنيين، فإن جزءاً كبيراً منهم غير رسمي. إن الطبيعة غير الرسمية لتوظيف النساء في معظم الأحيان تضعهن في موقف ضعيف من حيث صعوبة ظروف العمل وعدم عدالتها. وبحسب رئيسة اتحاد المزارعين المستقلين، فإن التحديات التي تواجه النساء العاملات في هذا المجال تشمل: التوظيف غير الرسمي، والمياومات المنخفضة والموسمية، وقلة فرص الحصول على الضمان الاجتماعي وخدمات التأمين الصحي، وغياب معايير السلامة، والعمل في أجواء الطقس الحار والبرودة الشديدة، وعدم وجود وسائل مواصلات ملائمة. وتواجه النساء اللواتي يخترن أن يعملن بالزراعة من منازلهن تحديات مشابهة أيضاً.

وتعمل العديد من المنظمات على تحسين قدرة النساء على الوصول إلى فرص مدرة للدخل في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة المرأة العربية في الأردن على النظام البيئي والتمكين الاقتصادي من ناحية، وعلى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من ناحية أخرى. وتعمل المنظمة على تفعيل دور المرأة في قطاعي الزراعة والبيئة من خلال «شبكة مساواة»، وهي منصة للنوع الاجتماعي أسست عام 2005. وتعمل المنظمة بشكل خاص على تطوير تدخلات مائية فعالة لتحسين معيشة النساء، وعلى بناء القدرات، وليس على توفير المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية فقط، وإنما على توجيه هذا الجهد لتأمين أنشطة مدرة للدخل مبنية على الإنتاج المستدام للأنظمة البيئية تحديداً.

34 قبرطاي وآخرون، 2018، 3.

2. العنف الموجه ضد المرأة

ما تزال الأفعال المنحازة ضد المرأة سائدة في المجتمع الأردني، وهي تقوم على العنف الرمزي والبنوي الذي يستمر بالتأثير على فرص المرأة في العدالة المجتمعية والمساواة الحقوقية. فالعنف الرمزي يُعبّر عنه في اللغة والخطاب، والعنف البنوي متجذّر في البنية التشريعية وفي العادات الثقافية والمجتمعية ليصبح سلوكاً ونمطاً تفكير وممارسة مقبولة ومستساغة.

ويمكن القول إن العنف الرمزي يكون متخفياً في الغالب، بمعنى أنه لا يُرى لكن دلالاته وانعكساته ظاهرة. ووفقاً لمجموعة من الباحثين، يحافظ المجتمع على أنظمة من العنف والتمييز ضد المرأة، ويعمّقها عن طريق «التساهل والتشجيع وحتى المطالبة بالعنف كدليل على احترام أدوار المجتمع التقليدية»³⁵. فمثلاً، يمكن أن يتخذ العنف الرمزي شكل الوصاية الأبوية التي يعززها المجتمع³⁶. وهذا يكرّس القيم والمفاهيم التي تحدد «الرجولة» و«الذكورة» بأدوار السطوة والهيمنة والحظوة والسيطرة على المرأة. ومن شأن ذلك -بطبيعة الحال- أن يقيد المرأة ويحد من قدرتها على اتخاذ العديد من القرارات، بما فيها تلك التي تخص حياتها المهنية ونشاطها الاقتصادي. وثمة مثال آخر على العنف الرمزي، يتمثل في حرمان المرأة من الميراث، والذي يتم تبريره بذرائع من بينها عدم امتلاك المرأة مهارات الإدارة المالية³⁷. وفي عام 2018، كشفت إحدى السيدات الأعضاء في مجلس الأعيان أن العنف الاقتصادي، وخصوصاً الحرمان من الميراث، أكثر أنواع العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي ضد المرأة بالأردن.

وجاء في التقرير التقييمي لجمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن» (شباط 2017) أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يقتصر على إشراكها في النشاط الاقتصادي، بل يمتد ليشمل قدرتها على التصرف بحرية بأموالها وعلى امتلاك العقارات والأراضي من أجل تأمين مستقبلها ومستقبل عائلتها، خاصة في حالات الطلاق والهجر والترمل أو عندما تكون المرأة هي رب الأسرة. وهناك تفاوت كبير في نسب امتلاك الأراضي والعقارات بين النساء والرجال. وقد ارتفعت نسبة ملكية المرأة في هذا الجانب نوعاً ما، ولكنها ما زالت متدنية مقارنة بالرجل³⁸.

35 نفاع وآخرون، 2012، ص8.

36 المصدر نفسه، ص11.

37 المصدر نفسه، ص10.

38 جوردان تايمز، 2017.

إن استحواذ الزوج أو الأب أو الأخ على راتب المرأة، هو في مقدمة الأسباب التي تجعلها تعزف عن العمل³⁹.

وبالطبع، فإن العنف الذي تختبره المرأة الأردنية ليس رمزياً فحسب، فقد اظهرت الدراسات⁴⁰ أن العنف الجسدي ما زال مقبولاً اجتماعياً ومنتشراً وراسخاً في معظم السياقات الثقافية والتقليدية. ووفقاً لبيانات متوفرة لدى المؤسسات الاجتماعية ومؤشر النوع الاجتماعي في ملف الأردن (2019) فإن 24% من النساء الأردنيات يعانين من العنف، ولكن الدراسات تكشف أن الرقم أعلى من هذا بكثير. بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللواتي تتم معاملتهن باتباع نهج التهميش والإقصاء يعانين من عنف نفسي بسبب فقدان إحساسهن بقيمة ذواتهن ووجودهن⁴¹. إن التعامل مع المرأة بوصفها «ملكية» ناتج عن المفاهيم التي ترسخها ثقافة «القوامة» والوصاية على المرأة، بحيث يجعل منها ملكية جائزة ومستباحة لرقابة المجتمع الأبوي ووصايته عليها وصولاً إلى «تشييتها».

وما تزال البيانات والأرقام التي توثق العنف ضد المرأة تفتقر إلى بعض المصدقية بسبب عوامل من أبرزها: القيم الثقافية والتقليدية التي تنظر للعنف الأسري وتؤطره كموضوع خاص ويتطلب الكتمان ولا يجوز البوح فيه أو الحديث عنه علانية؛ وغياب قاعدة بيانات وطنية للعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي؛ وتناقض وتضارب البيانات والأرقام عبر المنظمات التي تعالج هذه الحالات⁴². والأكثر أن النساء أنفسهن ينكرن معاناتهن من العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي، مما يحد من التبليغ والشكاوى وبالتالي عدم إخضاع الجناة للمحاكمة. وهذا بدوره يقلل من تطبيق تدخلات مباشرة وبقيد المبادرات والحملات التي تسعى إلى كسب تأييد المناهضة كل أشكال العنف الموجهة ضد المرأة وضد استباحة جسدها في جرائم التحرش والاعتصاب والقتل.

وتنتشر أيضاً أشكال أخرى من العنف المبني على النوع الاجتماعي تؤثر على تنقل المرأة وعلى تمثيلها ونشاطها في الفضاء العام. وتشمل هذه الأشكال: الزواج الجبري، والاعتصاب (بما في ذلك الاعتصاب داخل مؤسسة الزواج)، وسفاح المحارم، والحرمان من وسائل منع الحمل، والتحرش الجنسي⁴³. وبما أن أي أمر يرتبط بالجنس يعد محظوراً ويحرم الخوض فيه، فإن هذه الأشكال من العنف لا يتم التبليغ عنها، مما يجعل مناقشتها على

39 إيبانيز برييتو، «المشروع الوطني يمكن المرأة»، 2018.

40 نفاع وآخرون، 2012، ص 11.

41 الخضراء، «العنف ضد النساء»، 2018.

42 نفاع وآخرون، 2012، ص 9.

43 نفاع وآخرون، 2012، ص 8.

المستوى الوطني أمراً صعباً جداً. مثلاً، قبل إلغاء المادة (308) من قانون العقوبات عام 2017، كان القانون يسمح للمعتدي الجنسي بالتهرب من العقوبة بالزواج من ضحيته⁴⁴. وبعد أن اتخذ الناشطون في مجال حقوق المرأة تدابير مهمة للحشد والحراك والضغط لإلغاء هذه المادة، استُجيب لذلك بتعديل القانون. وهناك من الناشطين من يرى أن هذا التعديل كان ينبغي أن تسبقه مرحلة انتقالية حتى يُترك المجال للزواج في حالات الجماع بالتراضي. ومع أن تعديل المادة (308) قد تسبب في نشوء بعض الخلافات بين الناشطات، إلا أنه تم الإجماع عليه بوصفه مكسباً جوهرياً لحقوق المرأة. ومن الأمثلة الأخرى للعنف، التآطير الاجتماعي للتحرش الجنسي بوصفه قضية ترتبط مباشرة بما ترتديه المرأة وبتصرفاتها (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2017، ص6). وعموماً، فإن هذه التبريرات والذرائع تؤدي إلى تقييد حرية تنقل المرأة والحد من توظيفها وتمثيلها في القطاعات العامة.

وحتى لو حدث تحوّل على مستوى الوعي، وأعيد النظر في مسألة لوم الضحية التي تتعرض للتحرش الجنسي، فإنّ القلق والخوف من التحرش ما زالا يعدّان مانعين رئيسيين لانضمام المرأة للقوى العاملة. وكشف تقرير للنهضة العربية للديمقراطية والتنمية (2018)، أن التحرش الجنسي من أهم التحديات التي تواجهها المرأة في مكان العمل. وتُقلق العائلات بالأخص من التحرش في القطاع الخاص، مما يفسّر قلة عدد الموظفات في ذلك القطاع. وثمة عامل آخر يبعث على القلق، هو التحرش الجنسي عند استخدام وسائل النقل العام. فمعظم النساء اللواتي شاركن في دراسة⁴⁵ ذكرن أنهن تعرضن للتحرش في كل أوقات النهار ومرات عدة في الشهر الواحد خلال استخدام وسائل النقل العام. وهناك إحصائية أخرى صادمة تطرح أن «أكثر من 50% من النساء الأردنيات وحوالي 73% من اللاجئات السوريات اللواتي بحثن عن استشارة قانونية لقضايا تتعلق بمكان العمل، قد أبلغن بطريقة غير رسمية أنهن تعرضن لتحرش جنسي». وما يزال التحرش في مكان العمل لا يتم التبليغ عنه بسبب الخوف من وصمة العار و/ أو قلة المعرفة والوعي و/ أو ضعف الثقة بالقانون والخدمات المقدمة و/ أو محدودية الوعي باليات الحماية⁴⁶.

44 حسيني، 2017.

45 عالول وآخرون، 2019، ص5.

46 حسيني، 2018.

وقد قامت الحكومة بتطبيق العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي لها أثر إيجابي على واقع مناهضة العنف الموجه للمرأة في الأردن. ويشمل ذلك مراجعات لقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون العمل⁴⁷. إذ ألغيت المادة (308) من قانون العقوبات لمنع الجاني من الإفلات من العقوبة، وعُدلت المادة (98) من القانون نفسه بحيث لا يستفيد الجاني من العذر المخفف إذا وقع الفعل الإجرامي على أنثى تحت تأثير فورة الغضب الشديد. وكذلك، إذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة وفق المادة (99) فإنها غير ملزمة بالنزول إلى الحد الأدنى للعقوبة. كما يعاقب القانون على التحرش الجنسي بأشكاله كافة استناداً للمادة (306)، واستحدثت الخدمة المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية. وفي سياق متصل، صدر قانون الحماية من العنف الأسري لعام 2017، ونظام دور إيواء المعرضات للخطر لعام 2016 (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2019، ص9).

لقد أثبتت بعض الدراسات أن ثقافة التمييز في المجتمعات من الممكن أن تفرز ثقافة الاستقواء التي تبرر العنف الموجه ضد الأقل حظاً والأفقر حقوقاً، بحيث تستقوي الفئات التي تمتلك «امتيازات» حقوقية في القانون على «الأفقر» حقوقاً في القانون. وهذا الشكل من أشكال العنف البنيوي -والذي يؤسس بنيوياً للفروقات الحقوقية- موجود في قانون الأحوال الشخصية الذي ينحاز بصورة واضح للرجل في المجتمع، بحيث تُبنى الفروقات بينه وبين المرأة من خلال القانون لتجعل من القوامة والولاية حقاً مكتسباً ومكفولاً للرجل، وتمنح الفروقات الحقوقية غير المتساوية في التشريع لتصب في صالح الرجل. ومن الجلي أن المرأة الأردنية لا تمتلك «عقداً اجتماعياً» مباشراً مع الدولة، فهذه العلاقة تفضل من خلال وسيط (الأب أو الأخ أو الزوج). وبالرغم من أن الدولة تمنح المرأة الأردنية حقوقاً، إلا أن بعض هذه الحقوق لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الذكور في العائلة، والذين يتحكمون بتصرفات المرأة وسلوكها واختياراتها. وبهذا تكون مواطنة المرأة الأردنية منقوصة، ما يستدعي مزيداً من المراجعة والتعديل لقانون الأحوال الشخصية، وإعادة النظر في القوانين التي تتناول مفهومي الولاية والقوامة لمواكبة المعطيات والمستجدات في مجال حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، وبالرجوع إلى الشريعة الإسلامية، تراث النساء نصف حصة الرجل من الميراث. ولا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. فالزوجة ملزمة قانونياً بإطاعة زوجها، بينما يلزم الرجل بتوفير الدعم المادي للعائلة⁴⁸. علاوة على ذلك، لا

47 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018.

48 المصدر نفسه، ص9.

تستطيع الأردنية المتزوجة من غير أردني أن تمنح جنسيتها لزوجها وأطفالها⁴⁹. كل هذه الأمور تكبح الوجود الإرادي للمرأة، وتدعم التمييز ضدها، مما يجعل من الصعب عليها أن تشارك بشكل متساوٍ في الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن فتح باب الاجتهاد في الفقه من خلال دراسات علمية يقوم بها علماء الشريعة، يوفر مدخلاً لإصلاح قانون الأحوال الشخصية. وفي هذا السياق، نشرت مؤسسة «ميزان القانون» دراسة مهمة تناولت عدداً من الأحكام الشرعية في محاولة منها للتحقق على إعادة التفكير في بعض التفسيرات الفقهية لتحاكي الوضع الراهن. وفي دراسته المعنونة «تعديلات قانون الأحوال الشخصية التي تمت بموجب القانون المؤقت رقم (82) لسنة 2001»، يرى القاضي الشرعي واصف البكري، أن هناك مساحة كافية للفقهاء ليجتهدوا في إصلاح عدد من الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية والمنبثقة عن الفقه استجابةً لمتطلبات العصر. ومن الدراسات المهمة الأخرى دراسة لـ «ميزان» تتبنى تحديد النسب والقربان عن طريق تحليل الحمض النووي، وتم إقرار هذا التوجه في عام 2019. وهناك مبادرة قامت بها «محاميات من أجل التغيير» بالتعاون مع المعنيين وأصحاب العلاقة، لتعديل القوانين الكنسية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وتوحيدها وتطويرها.

ومن حيث الإجراءات القانونية بما يخص العنف، فإن قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، ينص على أن تقوم إدارة حماية الأسرة بحل الخلافات في حالات الاعتداء التي يتقدم بها الضحايا. ويسمح القانون للمحاكم أن تفرض تدابير وقائية وأوامر حماية. وهذه الحالات يتم تحويلها لقضاة مختصين لمتابعة حالات العنف المستعجلة⁵⁰. ولعلاج حالات عدم الوضوح في تعريف جرائم العنف الأسري، فقد أعد المجلس القضائي الأردني دليلاً للقضاة لضمان استجابة أفضل عند التعامل مع حالات العنف ضد المرأة⁵¹. وتغطي المادتان (305) و(306) من قانون العقوبات موضوع التحرش الجنسي، ومع هذا فلا تعرف هاتان المادتان ماهية التحرش الجنسي ولا تشملان جميع أنواع التحرش، مثل التحرش الإلكتروني على سبيل المثال⁵². وإذا كان المتحرش من الأصول أو المحارم أو الوكلاء بالتربية أو من لهم سلطة شرعية أو قانونية على المجني عليها، فإنه يواجه وفقاً للمادة (306) إجراءات أكثر صرامة تصل إلى مضاعفة العقوبة بالمقارنة

49 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص 8.

50 المصدر نفسه، ص 13.

51 المصدر نفسه، ص 9.

52 المصدر نفسه، ص 9.

مع جناة آخرين. وتجرّم المادة (292) الاغتصاب، ومما نصّت عليه: «مَن واقعَ أنثى (غير زوجه) بغير رضاها سواء بالإكراه أو التهديد أو بالحيلة أو بالخداع، عوقب بالأشغال المؤقتة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة»⁵³.

وعلاوة على ذلك، يعدّ الأردن عضواً نشطاً في ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة. وقد أطلق الائتلاف العديد من المشاريع، بما فيها مسودة اتفاقية مناهضة للعنف ضد المرأة في العالم العربي، وقانون مقترح للعنف الأسري يمكن أن تُصدره برلمانات مختلفة، وتأييد لإلغاء المواد التي تسمح للمغتصب الزواج من ضحيته أو الحصول على حكم مخفف، وإعلان يوم 12 كانون الثاني يوماً عربياً لمناهضة العنف ضد المرأة.

3. مشاريع التمكين

خطا الأردن عبر العقدين الأخيرين خطوات كبيرة على طريق المساواة بين الجنسين في مجاليّ التعليم والصحة⁵⁴. لكن التركيز على تمكين المرأة في هذين المجالين تسبّب في إبقاء قضايا المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في آخر سلم الأولويات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد المخاوف الناشئة يتمثل في أنه بينما هناك ازدياد ثابت في عدد الملتحقات بالمدارس، تكشف الإحصاءات عن انحسار في عدد الذكور الملتحقين بالمدارس والجامعات. وعدم التوازن هذا يخلق تحديات اجتماعية، ويعدّ مثلاً على مفارقات تحدد بعض مخرجات مسارات التمكين. ونموذج التمكين هذا لم يمكن الإناث من التنقل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المرن، ولم تفلح آليات التمكين في إيقاف انحسار عدد التحاق الذكور بالمدارس والجامعات. وسبب هذه المفارقة، هو سيطرة الأبوية وهرمية البنية السياقية والثقافية التي تؤثر تلقائياً في أنماط التطبيق والإصلاح لمشاريع التمكين.

وبالمثل، فإن أحد التحديات الأخرى يكمن في سيطرة الثنائيات المتضادة في تحديد وإملاء محتوى وشكل «مسارات التمكين»، الأمر الذي يضلّلها لتميل نحو الانقسام والقبولبة. مثلاً، إن صناعة التمكين الحالية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي ترى الذكورة والأنوثة كهيكل ثنائي، منقسم ومتحوصل على نفسه ومتباين في الحقوق والواجبات بدلاً من أن تكون العلاقة تكاملية وتبادلية في الوقت نفسه. إن تجاهل حقيقة أن الذكورة والأنوثة تعاملان مع بعضهما بعضاً في تشكيل كل منهما الآخر، يفوت فرصة التطبيق العملي لخطة

53 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص9.

54 المكحلة، 2019.

تحقق تمكيناً مشتركاً، مطلوباً ومحركاً محلياً، وعلى العكس من ذلك، يتم تبني نماذج تمكين ومساواة لا تعتمد على تفعيل كلا هويتي النوع الاجتماعي في مشروع التمكين. وهذا خلل استراتيجي في خطط التمكين التي تنظر إلى تمكين المرأة بمعزل عن التمكين الشمولي لكلا الجنسين. فكل من المرأة والرجل يصوغ الآخر بحيث تشكل علاقتهما الهوية الجمعية للمجتمع.

لقد طورت مجموعة من البرامج والسياسات لمخاطبة قضايا تخص تمييز النوع الاجتماعي. ولكن العراقيل تنشأ -أولاً- عندما تواجه برامج التمكين عوائق لا يمكن حلها، وصعوبات في القدرة على «ترجمة التوصيات» لخطط تشغيلية، وكذلك عندما تفتقر برامج التمكين التي تطبق في الواقع إلى عمق فكري وتشغيلي، وعندما يحدث تقصير في الاستمرارية والثبات والشمولية، الأمر الذي يجعل بعض هذه المشاريع بلا جدوى على المدى البعيد، ومجزأة ومشتتة وعرضة للخطأ، وارتجالية تظهر فجأة ومن دون استدامة.

وتنشأ العراقيل -ثانياً- عندما يعمل الخطاب السائد حول تمكين المرأة على تبسيط الوضع، وإخفاء تأثير الهياكل الهرمية للأنظمة البيروقراطية والمؤسسية التي تعيق تقدم المرأة في الأردن. وتنشأ -ثالثاً- عندما تتقاطع حقوق المرأة والطموحات السياسية حولها مع الصراعات السياسية الراهنة في السياقين المحلي والإقليمي، مما يزيد من الأمور تعقيداً وصعوبة، أكثر مما يحدث عند تقاطع تلك الحقوق مع الأنماط الثقافية المفترضة التي لا تقبل الجدل⁵⁵. وتنشأ العراقيل -رابعاً- عندما يسفر تقسيم هذا الملف والجهود غير المتسقة لمخاطبة بعض هذه النواحي -وليس جميعها- عن إحداث تغييرات صغيرة نسبياً وأقل مما هو مأمول.

لكن من ناحية إيجابية، تمر الدولة في الوقت الراهن بتغيير واضح في تحول برامج التمكين من أنشطة كسب التأييد ومشاريع الموازنة والتضامن⁵⁶. إلى برامج تحرك ورسم للسياسات والإصلاحات القانونية، وبما يحاكي التحديات والتهديدات التي تواجهها المرأة في الواقع المعاش. ولدى الأردن أساس حقوق صلب، فقد صادقت المملكة على معظم معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية التي أصبحت جزءاً من التشريعات الوطنية بعدما نُشرت في الجريدة الرسمية عامي 2006 و2007⁵⁷.

55 لانجور وآخرون، 2016.

56 مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2017، ص.2.

57 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص.10.

4. المشاركة السياسية

لقد تحقّق تقدّم ملحوظ في رفع مشاركة المرأة ومساهمتها في الحياة السياسية في الأردن، ولكن تمثيلها ما زال غير مرضٍ⁵⁸. إن انخفاض تمثيل المرأة في الحياة العامة عامل مهم في تطبيع التمييز ضدها في المجتمع. وحول عدد النساء في الحكومة، فقد ضمت حكومة د.عمر الرزاز 7 وزيرات من أصل 27 وزيراً، هن: وزيرة التنمية الاجتماعية، ووزيرة تطوير القطاع العام، ووزيرة السياحة والآثار، ووزيرة الدولة لشؤون الإعلام، ووزيرة الطاقة والثروة المعدنية، ووزيرة التخطيط والتعاون الدولي، ووزيرة الثقافة. وبعد عدد من التعديلات الوزارية أصبح عدد الوزيرات 4 وزيرات فقط. ومن جهة أخرى، تم تعيين 3 نساء في منصب الأمين العام في كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية. بالإضافة إلى ذلك، يضم مجلس الأعيان 8 نساء من أصل 65 عضواً عند إعداد هذه المراجعة، ومجلس النواب 20 امرأة من أصل 130 عضواً. ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، فإن هناك امرأة واحدة من بين كل 10 أعضاء في السلكين الدبلوماسي والقضائي، وامرأة واحدة من بين كل ثلاثة أعضاء في الأحزاب السياسية (2019). في 25 كانون الثاني 2018، عُينت إحسان بركات قاضية في محكمة التمييز لتصبح أول امرأة أردنية تتولى هذا المنصب. وأصبحت فداء الحمود أول امرأة تتسلم رئاسة ديوان التشريع والرأي (9 أيار 2019). وهناك تفاؤل بأن خدمة النساء في مثل هذه المواقع ستؤثر على الإصلاحات التشريعية.

ولعب نظام المحاصصة (الكوتا) دوراً كبيراً في زيادة مشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار. ولكن توزيع (الكوتا) الحالي للنساء في مجلس النواب لا يتناسب مع نسب الناخبين في المحافظات ولا يضمن للمرأة مقعداً في كل دائرة انتخابية⁵⁹. ويشير تقرير اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، أنه لا يوجد مرجع تشريعي أو دستوري أو قانوني للمطالبة بزيادة نسبة النساء في المجالس المنتخبة⁶⁰، وأن معالجة هذه القضية قد تساعد مطالب الناشطين بتمثيل أفضل.

5. «دولنة» حقوق المرأة

وهناك تحدّ آخر يكمن في عملية «دولنة» حقوق المرأة العربية وطبيعة الحوار العالمي والخطاب المعرفي الذي يفسر الفروقات بين الجنسين والذي تأثر بشكل كبير -من

58 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018.

59 المصدر نفسه، 2018.

60 صرايرة، 2019.

الناحيتين النظرية والتطبيقية- بالأوضاع الجيو-سياسية العالمية وعلاقات القوى الدولية، مما أثر بشكل طبيعي على «الجهود» الدولية لتخيل (وإعادة تخيل) وضع المرأة في العالم العربي وعلى وضع نظريات عن التمييز والتهميش والإخضاع ضد المرأة في العالمين العربي والإسلامي.

وتشير هذه الاشكالية تساؤلات عما إذا كانت الناشطات والباحثات في شؤون المرأة يواجهن عبئاً مزدوجاً في حراكهن وجهودهن في مواجهة كل أشكال التمييز ضد المرأة من أجل الوصول إلى العدالة والمساواة لتحقيق نتائج مؤثرة تقود الإصلاح الاجتماعي الضروري. فهن، أولاً وأخيراً، مثقلات باستهلاك فكر معرّف ونظري لا يستمولوجية غربية عبرت محطات من الفكر والمنهجية الاستعمارية ليؤطرّن الدراسات النسوية ومخرجاتها. ومثل هذا النوع من الخطاب يجعل من قضايا حقوق المرأة مشكلة في بعض المحافل الوطنية والقومية، ويُنظر لهذه الدراسات على أنها امتداد للفكر الاستعماري. لكن الأشكال يكمن في أن العديد من المناهج المتبعة في معالجة قضايا المرأة، ومنها العنف ضدها، هي مناهج ومدارس آتية من خارج حدود المجتمع، مثلها مثل النظريات النسوية ذات المنشأ الغربي. ومما لا شك فيه أن هناك إفادة من هذا المنهج، وإفادة من النظريات النسوية نفسها أيضاً، فهناك بعد نسوي عالمي عابر للحدود والثقافات. بيد أن هنالك خصوصية اجتماعية ثقافية لوضع المرأة العربية-الأردنية- قد لا تسعف المناهج البحثية والأطر النظرية الغربية في التعامل معها. فالعنف ضد المرأة ليس موضوعاً علمياً محضاً، كعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء التي لا تتأثر دراستها بالدولة التي نشأت فيها، بل إن دراسة العنف يجب أن تأخذ بعين الاعتبار البعد المجتمعي والخصوصية الثقافية وامتداداتهما التاريخية. ويتعزز مثل هذا الشعور عند إجراء الدراسة تلو الأخرى بالمناهج العالمية المتاحة، فيجد الباحث أنه أمام واقع تعجز هذه الدراسات عن سبر غوره وكشف أسراره وفك عقده، وكأنه بحاجة إلى منهجيات مختلفة تماماً عما يتم تبنيه وتطبيقه، تنبثق من الواقع نفسه ومن وجهة نظر المكونات النسائية المعنية به مباشرة⁶¹.

ومن الناحية التطبيقية، فأفراد المجتمع مثقلون ببنوية الفكر الأبوي التي لا تكثرث للصفة السياسية لإلحاح قضايا حقوق المرأة ولأولويتها. وأثر كل هذا على كيفية تناول مواضيع غياب العدالة المجتمعية والمساواة وكيفية التفاوض حولها ومجابتها من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. فهل نظرت هذه المنظمات إلى الفروقات بين الجنسين في الأردن من خلال عيون النساء الأردنيات والعربيات واستطاعت أن تحافظ على خصوصيتها النسوية؟ هل نجحت خلال مفاوضاتها مع الدولة بكل

هياكلها وماكينتها الأبوية، وأيضاً خلال مفاوضاتها مع منظمات العون الدولية، بالمحافظة على الأولويات الحقوقية النسوية الأردنية؟ هل أدى التمويل الدولي إلى «تشويش» الحدود بين أجندة «التطوير» وبين الأجندة النسوية المحلية والإقليمية؟ وهل يخلق هذا «التشويش» فجوة مفاهيمية وفجوة أولويات لتشتت قضايا حقوق المرأة في العالم العربي؟ وهل أدى ذلك إلى تحوّل في منهجية التصدي للفروقات الحقوقية لكلا الجنسين؟ هذه أسئلة تهدف إلى توليد نقاشات ودراسات أخرى. وبعضها يحتاج إلى فحص دقيق ونقاشات معمّقة ومستمرة.

وثمة عامل آخر بحاجة إلى تأمل وتفكير. فمع تأكيد معظم الدول الغربية على ضرورة التحرر الكامل وغير المشروط للمرأة العربية من العقليات الذكورية والأبوية والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، إلا أن هذه الدول تؤثر الصمت عندما يتصل الأمر بتحرير المرأة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي والعنف الذي يمارسه عليها. وهذا الموقف المتناقض الذي ينطوي على ازدواجية في المعايير لم يولد استياءً كبيراً عند الكثيرين في الأردن فحسب، بل ولد أيضاً شكوكاً واشتباهاً بـ«الأجندة» التي تتبناها تلك الدول لـ«تحرير» المرأة العربية وحمايتها من العنف في مجتمعاتها. والحق أن النداءات المناهضة للفروقات بين الجنسين تلقّت ضربة من قبل الدوائر السياسية والاجتماعية النافذة التي تستخدم الحوار الوطني والديني للتقليل من أولوية النداء للمساواة بين الجنسين، واضعةً تمكين المرأة في إطار «استعماري» ويوصفه «خيانة» للدين والتقاليد وثقافة البلد الأصيلة. وهذا يضع النضال ضد تمييز المرأة وتهميشها وإخضاعها في موقف مضاد ومتعاكس مع الوطنية والقومية المحافظة أحياناً. ونتيجة لذلك، فإن المشاريع الدولية التي تخصّ حقوق النساء في المنطقة العربية لن تسفر سوى عن نتائج انتقائية ومجزأة، وستستهلك الكثير من الجهد والطاقة، وستتسبّب في بعض الحالات بخيبات أمل وبردود فعل عنيفة إزاء المطالب بالمساواة بين الجنسين. وأحد الأمثلة على ذلك، هو ردة الفعل التي أصابت مكتسبات حققتها المرأة عندما قررت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» نشر تقريرها الذي سلط الضوء على تشريع قانون الأحوال الشخصية المنحاز في شهر نيسان 2019، قبل أيام من جلسة مجلسي الأعيان والنواب، اللذين صوّتا بدورهما ضد شمول أبناء الابنة المتوفاة قبل وفاة والدها أو مع وفاته بـ«الوصية الواجبة». إذ نُظر إلى المطالب بتعديل قانون الأحوال الشخصية على أنها تضمر موقفاً ضد المصلحة الوطنية والقيم العربية والإسلامية.

الخاتمة والتوصيات

هناك بعض المكتسبات التي تحققت خلال عملية الإصلاح التشريعي والتنظيمي في الأردن بما يخص حقوق المرأة، ولكنها غير كافية لتلبية الحد الأدنى من المؤشرات العالمية للإصلاح الذي يمكن تحقيقه على طريق العدالة المجتمعية والمساواة الحقوقية بين الجنسين. وكان هناك ائتلافات متعددة بين أصحاب العلاقة والمعنيين الذين نظموا أنفسهم لتكوين كتلة مهمة للعمل كمجموعة ضاغطة وفعالة في حقوق المرأة. ولكن، لكي تثمر هذه الجهود، يجب أن توطَّن في مناخ ملائم ومعزَّز للإنصاف والعدالة والمساواة الحقوقية، لتكون جهوداً فعالة وذات أثر في تشكيل المكتسبات المستقبلية التي تتناغم مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يمكن إيراد مجموعة من التوصيات موزعة ضمن محاور، وكما يلي:

- في الدراسات والأبحاث:

1. بهدف الحصول على حقوق أكثر عدلاً وتوازناً ومساواة، يجب التركيز على التحليل الدقيق للأسباب الجوهرية والبنوية للمعيقات والتحديات التي تعرّض الإصلاحات المستدامة لحقوق المرأة والنظام البيئي لحقوق الإنسان للتعثر. إن الفروقات في الحقوق بين الجنسين في الأردن مقارنة بالدول المتقدمة شاسعة. ومع أن هناك العديد من الدراسات المهمة عن اللامساواة والفروقات الحقوقية، إلا أن الدراسات عن بنوية التهميش والإقصاء اللذين يستهدفان المرأة غير كافية. فالنقص واضح في هذه الدراسات وكالاتي:

- إن الدراسات حول تقاطع البنية الأساسية للتهميش والإقصاء والتمييز مع المتغيرات والعوامل الجيو-سياسية والاقتصادية، محدودة جداً، بالإضافة إلى وجود نقص في الدراسات العلمية التي تتعرض لدراسة مفهوم القوة/ السلطة واستراتيجياتها وأدواتها في تفاوض علاقات القوة مع نفسها ومع سياقات (في المركز أو في الأطراف) للاحتفاظ بصيرورتها كقوة وكسلطة للحد من تمكين المستضعفين ومناهضة التمييز. وهذه الضجوة بالمعرفة أدت إلى نشوء سياق من القراءات والنتائج الدراسية السطحية أو المتناقضة.

- إن الدراسات حول التهميش والإقصاء الذي يراعي للنوع الاجتماعي (المبطن والظاهر) وكيفية تكيف كل من التهميش والإقصاء ثقافياً ليصبحا مقبولين اجتماعياً وممارسين «طبيعياً»، محدودة هي الأخرى. ويجب قراءة السياق التشريعي والدستوري وفحصه للكشف عن بنوية التمييز والتهميش التي تحفز

على تهميش المرأة وتشكّل آراء ومشاعر العامة. وعلاوة على ذلك، يجب دراسة وتحليل هياكل علاقات القوة وديناميكية علاقاتها في اتخاذ القرار لمعرفة كيفية تشكّل كلٍّ من الوجود الحرّ والوجود الإرادي (agency and ownership) الأنثوي والذكوري، في التشريع وفي العادات الثقافية وفي التنشئة الاجتماعية.

2. بما أنه من الصعب قياس الأثر النفسي للتمييز والتهميش وأثرهما الضارّ، لم يلق هذا المجال تركيزاً كافياً في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي. المرأة المهمشة، وبناء على نوعها الاجتماعي، تُعامل في بعض الحالات كما لو أنها «غير مرئية»، أو على الهامش، أو غائبة، ووجودها وخياراتها الشخصية يتم التفاوض بشأنها من خلال سياق مبني على تهميشها أو إقصائها. ويعدّ هذا عنفاً على ذاتية المرأة وكيونيتها ووجودها الإرادي. ويحتاج هذا إلى اهتمام أكبر ودراسات مركّزة. ويجب أن تساعد هذه الدراسات على استحداث أدوات ومنهجيات تلغي الصور النمطية للجنسين بطريقة مبدعة ومبتكرة لتعزيز قيم المسؤوليات المتبادلة والحقوق المتساوية.

- في المناهج المدرسية:

1. تعدّ المناهج المدرسية انعكاساً للبيئة المعرفية الاجتماعية والثقافية حول الطلبة. فهي تساعد في تشكيل هويات الطلبة لنوعهم الاجتماعي وتكوين انطباعاتهم عمّا يستطيعون فعله وعمّا لا يستطيعون. إنّ المناهج الحالية تعزز الدور التقليدي للمرأة في المجتمع، وتقترح أنّ مكان المرأة هو المنزل، حيث تكون خفية وغير مرئية⁶²، وتصوّر النساء على أنّهن غير فاعلات ومستضعفات ويحتجن إلى إرشاد الذكور ولا يكون لهن معنى إلا من خلال الوجود الإرادي للرجل. شاركت الباحثة وفاء الخضراء بنتائج دراستها للمناهج في مقالتها «إقصاء النساء في الأردن» (2018)، وكشفت أن هناك «إبادة رمزية» للمرأة في سرد تاريخ الأردن المعاصر، إذ يتم تجاهل مساهماتها في العلوم والمعرفة وتأسيس الإمارة وبناء الدولة، وهي «إبادة» تركزها التراكيب النحوية للغة. وعلاوة على ذلك، تدرّس جميع المواد من منظور الذكر ووجهة نظره⁶³. وتضيف الخضراء في دراسة لها عن الكتب المدرسية، أنّ أنواع الأفعال التي تُستخدم لوصف ما يقوم به كلٌّ من الرجل والمرأة تختلف بشدة، فيرتبط الرجل بالأفعال المتحركة التي تنطوي على الحركة والنشاط والفعل، بينما ترتبط المرأة بالأفعال الساكنة التي

62 تكامل، 2017، ص5.

63 الخضراء، «إقصاء النساء في الأردن»، 2018.

تنطوي على سكون الحركة والخمول⁶⁴. كما أنه تم محو النساء من الذاكرة العربية والإسلامية ومن أرشيف التقدم والتطور العلمي. بالمقابل، يحتل الذكر جميع الأماكن العامة والخاصة، وهو ما تعكسه الكتب المدرسية لمادتي اللغة العربية والاجتماعيات. أما الأنثى فتُحصَر في الغرفة أو المنزل أو الحديقة أو المدرسة، مما يعطي شعوراً بالحجر عليها في فضاءات محدودة وضيقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكتب المدرسية تتناول التاريخ والعلوم والتكنولوجيا والمعرفة والوطن والمواطنة والديمقراطية والقلم والميزان والمحراث وغيرها، كأن ملكيتها حكرٌ على الوجود الإرادي للرجل وسياقه، بينما تُسرد قصص النساء والفتيات بصيغة الغائب أو كعناوين فرعية وهامشية وفي سياقات سلبية. وهذا تمثيل قسري وقهري للتصوير النمطي للنساء.

2. قد ينشأ جيل يعاني من صراعات داخلية تؤدي إلى ارتكاب تصرفات عنيفة عندما تُهدد معتقداته وأعرافه بحقائق متناقضة، وبالأخص عندما يدخل الفرد في صراع داخلي بين شعارات المساواة من جهة والممارسات المتجذرة في الفجوة الحقوقية بين الجنسين وغياب المساواة من جهة أخرى. ولهذا، لا بد أن يكون إصلاح الكتب المدرسية، خاصة في اللغة العربية والاجتماعيات، ضرورة استراتيجية لبناء قيم ومفاهيم عابرة للمواد عن المساواة الحقوقية بين الجنسين والعدالة المجتمعية في الأدوار والمكانة والمسؤوليات. وتلعب الكتب المدرسية دوراً أساسياً في تشكيل جنوسية هوية الطالب أو الطالبة من خلال اللغة والمفاهيم والسياقات التعليمية.

3. التاريخ والماضي يجب أن يُستحضرا بصدق ونزاهة ومن دون تزيف أو تزيين أو أدلجة. فصدق المعلومة يُنتج صدقاً في الأذهان، وتزيف التاريخ من النساء والفتيات وتهميشهن يشوه الذاكرة وعادات التصور والتخييل. فإذا كان المطلوب مخرجاً تعليمياً قادراً على التفكير والإبداع والنقد البناء والمسؤول، لا بد أن تشمل المناهج نصوصاً مدرسية تستند إلى نتائج فكرية رفيعة المستوى وموضوعية في الطرح وذات مصداقية عالية للمعلومة. فالمعلومة المشوهة قد تُنتج عقولاً مشوهة، والمعلومة المؤدجة قد تُنتج عقولاً مؤدجة، والمعلومة المزيفة قد تُنتج عقولاً مزيفة، والنصوص التي تُهمش وتميز وتقصي قد تُنتج عقولاً إقصائية وتهميشية وتمييزية⁶⁵.

64 تكامل، 2017، ص15.

65 الخضراء، 2017.

- في اللغة والخطاب:

1. هناك العديد من الانحيازات اللغوية التي تجذر الفروقات بين الجنسين. إن اللغة العربية، كما هي مستخدمة حالياً في الخطاب الرسمي والعام في الأردن، وعلى الجانب النحوي والتمثيلي، تهمش التراكيب المؤنثة والتأنيث، وتعتمد التذكير كتركيب جوهري وأساسي لها. وفي غياب التأنيث، تستبعد المرأة من التراكيب اللغوية الأساسية، ويبدأ أول تهميش لها في نزوحها اللغوي وعزلتها.
2. الهوية اللغوية في الخطاب السائد هوية مذكرة تحتل الفضاء اللغوي، لهذا يجب أن يتطور الخطاب الرسمي والعام ليصبح مراعيًا للنوع الاجتماعي وممثلاً ومدمجاً للجنسين لغوياً وثيماتياً.

- في الإعلام:

1. يلعب الإعلام دوراً سلبياً في سوء تمثيل النساء، ويُنتج صوراً وقوالب لغوية وثيماتية نمطية لمكانة المرأة، ومستبحة لجسدها وأدوارها. إذ كشفت دراسة قام بها عدد من الباحثين أنه في الوقت الذي أصبح فيه الإعلام جانباً مهماً جداً في الحياة المعاصرة، فإن ترويجه للمساواة بين الجنسين والتمثيل الإيجابي للمرأة ما زال غير مُرضٍ⁶⁶. فالبرامج التي تعرض المرأة ويتم تمثيلها فيها تقتصر على تلك التي تركز على الطبخ والعائلة ورعاية الأطفال والجمال... إلخ. وهذه البرامج تستهدف المرأة خاصة، وتعيد إنتاج المزيد من تمييز النوع الاجتماعي. والموضوع ليس بالكَم فقط، وإنما بالنوع أيضاً. إذ تُظهر الدراسة⁶⁷ أن نسبة النساء اللواتي تُذكر أسماءهن أو يُقتبس عنهن أو تتم مقابلاتهن (مقارنة بالرجال) هي: 10.4% في الصحف ووكالات الأنباء، و13% في محطات الراديو، و6% في محطات التلفزيون، و6% في المواقع الإخبارية⁶⁸. بالإضافة إلى ذلك، تم استضافة أنثى واحدة لكل 18 ذكراً مسؤولاً أو متحدثاً، وأنثى واحدة لكل 5 خبراء، وأنثى واحدة لكل 5 مواطنين عاديين. كل هذه أمثلة عن ضعف تمثيل الأنثى في الإعلام. ويمكن أن يعزى ذلك لغياب المرأة من المواقع القيادية في الإعلام⁶⁹. وانخفاض تمثيلهن في المجال بشكل عام. لذا، يجب أن يتبنى القطاع العام والخاص إنشاء مقاييس وتنفيذ سياسات فعالة لمشاركة أكبر للمرأة في الإعلام ولدمجها فيه.

66 زيادة وآخرون، 2018، ص49.

67 زيادة وآخرون، 2018.

68 المصدر نفسه، ص18.

69 المصدر نفسه، ص5.

- في مواجهة العنف:

1. هل يمكن معالجة العنف ضد المرأة بمعزل عن معالجة العنف المجتمعي والسياسي بأشكاله وتعقيداته؟ هل يكون الفعل أكثر تأثيراً إذا ما عولج العنف ضد المرأة في سياق العنف المجتمعي والسياسي لا بمعزل عنه؟ مثل هذا النهج قد يعزز فكرة أن منابع العنف ومسبباته ربما تكون مشتركة ومتداخلة، إن لم تكن نفسها. صحيح أن للعنف ضد المرأة خصوصية يجب أن لا تُمَيَّع فتفقد زخمها وتضيع في بحر من العنف المجتمعي. لكن في الوقت نفسه هنالك تداخل كبير بين أنواع العنف المجتمعي من حيث المسبب والمنبع والجذر، وهذا التداخل لا يُعالج بالبتير، بل بالاستئصال من الجذور. ومن هنا، قد يلزم للقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة حلٌّ جذريٌّ بناءً على دراسات مستفيضة لتلك التداخلات والجذور والمسببات. وهذا يتطلب تشبيكاً فاعلاً مع جميع الجهات ذات العلاقة، ويتطلب أن يكون الجهد شمولياً تكاملياً.

وهنالك محددات تتعلق بالمناهج البحثية السائدة. فلا بد من دراسة أيّ ظاهرة دراسةً مبنية على منهج علمي وطريقة منظمة في وصف المشكلة وتحليلها واقتراح الحلول المناسبة لها. وهذا أمر لا جدال فيه، وهو بحاجة إلى وقفة متأنية.

وبعد، فلا بد من الاستمرار في الحديث عن العنف ضد المرأة والتصدي له بعزم وحزم.

وفي الختام، إن تطور الأمن الإنساني العالمي بصورته العامة والمطلقة يسير أفقياً وعمودياً باتجاه المساواة الحقوقية والعدالة المجتمعية، وباتجاه تصميم سياسات عابرة لكل السياقات والقطاعات ومراعية للنوع الاجتماعي، بحيث تكون قادرة على التفاعل مع هذا الاتجاه، والانخراط فيه ومحركاته. وهذا أمر حاسم بغية التطور.

فالتنمية بأنواعها، الأمنية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية والاقتصادية، مبنية على التنمية الإنسانية والموارد البشرية، التي تناهض كل الممارسات أو الإجراءات أو السياسات التي تترك أفراداً أو جماعات في الخلف أو في الهامش أو في الأطراف. فالتنمية بصورتها الإنسانية المستدامة يجب أن تكون مبنية على الإدماج والانخراط لوصول الجميع إلى الموارد والخدمات والحقوق والفرص بعدالة ومساواة. والدولة يجب أن تعكس هذا المبدأ بحيث تمنح الأجيال القادمة بوصلة واضحة ودقيقة للاستقرار والاستدلال واتخاذ القرارات وحل المشكلات وتبني المواقف والاتجاهات التي تتغلب على أيّ صراع هوياتي داخلي - عرقياً كان أو إثنياً أو دينياً أو جندياً -، وتمكّنهم من الانخراط بالتحرك الديمقراطي في المساحات والفضاءات المختلفة، وتبني مفهوم المشاركة في الحياة العامة والشأن العام من خلال حق الجميع بالعيش الكريم والعدل والمساواة.

يجب أن يصبح «حضور أكبر للمرأة في المشهد العام» شعاراً للتغيير والتأثير المجتمعي، وأن تكون المرأة ممثلة بعدالة في السياسة والإدارة العامة على المستوى الوطني من أجل تسهيل الانتقال إلى بيئة تشمل قيادة النساء ومشاركتهن. بحيث يتم دمج سياسات وممارسات تتبناها الحكومة والقطاع الخاص والنقابات المهنية والأحزاب السياسية لمضاعفة مشاركة المرأة ولإدماج عادل لها. ففي دولة تمتلك فيها الأقدمية والأبوية اليد العليا، تكون النساء والفتيات والشباب معرضين للتمييز والتهميش والإقصاء. ولهذا فإن عدالة التمثيل تعدّ عنصراً مهماً لبناء أساس متين لتحسين التمثيل في الأردن.

المراجع

- الخضر، وفاء. «عشرة أسباب تفرض وجود مناهج مدرسية متوازنة جندريا». صحيفة «الغد»، 13 نيسان 2017.
- الخضر، وفاء. «العنف ضد النساء وبعض إشكالاتها». صحيفة «الغد» 5 كانون الأول 2017.
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة. المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً / المملكة الأردنية الهاشمية - نيسان 2019.
- 19.0% Unemployment Rate during the First Quarter of 2019. Department of Statistics, 2019, 19.0% Unemployment Rate during the First Quarter of 2019, dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2019/Emp_Q1_2019.pdf.
- AlBakry, Wasif. «Amendments to the Personal Status Law introduced by virtue of Temporary Law», Mizan, 2014.
- Al Emam, Dana. «Women Academics 'Widely Discriminated against' - Report.» Jordan Times, 14 Aug. 2017, www.jordantimes.com/news/local/women-academics-widely-discriminated-against-report.
- Alkhadra, Wafa. «The Exclusion of Women in Jordan - Sister-Hood Magazine. A Fuse Production by Deeyah Khan.» Sisterhood Magazine, 23 June 2018, sister-hood.com/wafa-awni-alkhadra/exclusion-women-jordan/.
- Alkhadra, Wafa A. «The world is to rethink itself.» Jordan Times, 11 Apr. 2019, http://www.jordantimes.com/opinion/wafa-alkhadra/world-rethink-itself.
- Al Makahleh, Shehab. «Jordan Leads MENA in Gender Equality.» Jordan Times, 17 Jan. 2019, www.jordantimes.com/opinion/shehab-al-makahleh/jordan-leads-mena-gender-equality.
- Aloul, Sahar, et al. Gender in Public Transportation. Friedrich-Ebert-Stiftung, 2019, Gender in Public Transportation, www.sadaqajo.org/sites/default/files/gender_in_public_transportation_-_english_text.pdf.
- «Bridging Jordan's Gender Gap.» Center for International Private Enterprise, 27 Mar. 2018, www.cipe.org/blog/2018/03/27/bridging-jordans-gender-gap/.
- Country Profile for Jordan. Social Institutions and Gender Index, 2019, Country Profile for Jordan, www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/2019/JO.pdf.
- Felicio, Mariana. «Lessons from the Field: Understanding the Impact of Social Norms on Women's Employment in Jordan.» World Bank, 5 Dec. 2018, www.worldbank.org/en/news/feature/2018/12/05/lessons-from-the-field-understanding-the-impact-of-social-norms-on-womens-employment-in-jordan.
- «Gender Equality and Female Empowerment | Jordan.» USAID, 14 Feb. 2019, www.usaid.gov/jordan/gender-equality-womens-empowerment.
- «Gender Justice & the Law: Jordan.» United National Population Fund, UNFPA, UNDP, UN Women, ESCWA, Dec. 2018, jordan.unfpa.org/en/publications/gender-justice-law-jordan-0.
- Husseini, Rana. «In Historic Vote, House Abolishes Controversial Article 308.» Jordan Times, 1 Aug. 2017, www.jordantimes.com/news/local/historic-vote-house-abolishes-controversial-article-308.



- Husseini, Rana. «'More than Half of Women Seeking Workplace Legal Counsel Have Experienced Sexual Harassment'». Jordan Times, 25 Nov. 2018, www.jordantimes.com/news/local/'more-half-women-seeking-workplace-legal-counsel-have-experienced-sexual-harassment-'.
- Ibáñez Prieto, Ana V. «National project empowers women against gender-based violence.» Jordan Times, 03 Sept. 2018, <http://www.jordantimes.com/news/local/national-project-empowers-women-against-gender-based-violence>.
- Ibáñez Prieto, Ana V. «Barriers to Female Entrepreneurship Still 'Unfortunately Great.'» Jordan Times, 18 Nov. 2018, www.jordantimes.com/news/local/barriers-female-entrepreneurship-still-unfortunately-great.
- Improving the Participation of Jordanian Women in Economic Life. USAID Takamol, 2017, Improving the Participation of Jordanian Women in Economic Life, [usjkamp.s3.amazonaws.com/prod_uploads/system/resources/attachments/000/003/180/original/Improving_the_Participation_of_Jordanian_Women_in_Economic_Life-January30.pdf?X-Amz-Algorithm=AWS4-HMAC-SHA256&X-Amz-Credential=AKIAJNKAKIDZBGBBOKQA/20190629/us-east-1/s3/aws4_request&X-Amz-Date=20190629T122329Z&X-Amz-Expires=10&X-Amz-SignedHeaders=host&X-Amz-Signature=492fa9bb47393961332d844d5243e936e744be7481c3bfbe11ef51b12c-ccf908](https://s3.amazonaws.com/prod_uploads/system/resources/attachments/000/003/180/original/Improving_the_Participation_of_Jordanian_Women_in_Economic_Life-January30.pdf?X-Amz-Algorithm=AWS4-HMAC-SHA256&X-Amz-Credential=AKIAJNKAKIDZBGBBOKQA/20190629/us-east-1/s3/aws4_request&X-Amz-Date=20190629T122329Z&X-Amz-Expires=10&X-Amz-SignedHeaders=host&X-Amz-Signature=492fa9bb47393961332d844d5243e936e744be7481c3bfbe11ef51b12c-ccf908).
- Jordan Statistical Yearbook 2018. Department of Statistics, 2018, Jordan Statistical Yearbook 2018, dosweb.dos.gov.jo/products/jordan-statistical-yearbook-2018/.
- Joseph, Suad. «Patriarchy and Development in the Arab World.» Gender & Development, vol. 4, no. 2, 1996, pp. 14–19., doi:10.1080/741922010.
- Koburtay, Tamer, et al. «Implications of Religion, Culture, and Legislation for Gender Equality at Work: Qualitative Insights from Jordan.» Journal of Business Ethics, 16 Oct. 2018, doi:10.1007/s10551-018-4036-6.
- Langohr, Vickie, et al. «The Changing Face of Women's Political Participation in the Middle East.» The Washington Post, WP Company, 10 May 2016, www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/05/10/the-changing-face-of-womens-political-participation-in-the-middle-east/?noredirect=on&utm_term=.d451dc88fa40.
- Naffa, Randa, et al. «Symbolic Violence Against Women.» Arab Women Organization of Jordan, Kvinna Till Kvinna, Dec. 2012, www.awo.org.jo/wp-content/uploads/2016/01/Symbolic-Violence-Against-Women-in-Jordan-English.pdf.
- Sarayrah, Rania. «شؤون المرأة: الأردن يشارف على إغلاق الفجوة الجندرية في التعليم.» Al Ghad, 3 July 2019.
- Sexual Harassment in Jordan. The Jordanian National Commission for Women, 2017, Sexual Harassment in Jordan, data2.unhcr.org/en/documents/download/67522.
- Silent Women: ARDD's Report on Harassment Problem in the Workplace. Arab Renaissance for Democracy and Development, 2018, Silent Women: ARDD's Report on Harassment Problem in the Workplace, reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67519.pdf.
- «Between Poverty and Prison: The Challenges of Debt among Vulnerable Women in Jordan: ARDD; June, 2019.
- «The Economic Participation of Women in Jordan: Broken Promises, Uncertain

Roles.» Jordan Labor Watch, Phenix Center for Economic and Informatics Studies and Friedrich-Ebert-Stiftung, 7 Mar. 2017, www.labor-watch.net/uploads/en_labor-watch.net_636396202865859367.pdf.

- Vidal, Marta. «The Jordanian Women Fighting for Labour Rights.» Equal Times, 4 Dec. 2018, www.equaltimes.org/the-jordanian-women-fighting-for#.XRdYbegzbIV.
- «Women's Participation in the Agricultural Sector, Rural Institutions and Community Life.» UN Women, REACH Resource Centre and UN Women, Jan. 2018, jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/womens-participation-in-the-agricultural-sector-rural-institutions-and-community-life.
- Women's Political Participation in Jordan. The Organisation for Economic Co-Operation and Development, 2018, Women's Political Participation in Jordan, www.oecd.org/mena/governance/womens-political-participation-in-jordan.pdf.
- «Women's property ownership increases, but still lags behind men's.» Jordan Times, 20,2017.
- <http://www.jordantimes.com/news/local/women%E2%80%99s-property-ownership-increases-still-lags-behind-men%E2%80%99s-%E2%80%98>
- Zaideh, Sawsan, et al. «Gender Portrayal in the Jordanian Media Content.» UNESCO, June 2018, www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Gender_in_Media_EN_25062018.pdf

